صدى البلد
ألثلاثاء 08 تموز 2008 – ألعدد 1586

نقابة موظّفي الاتصالات تهدّد بالسلبية

ردّت نقابة موظفي ومستخدمي قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية على رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات وأعلنت تمسكها بالقانون 431.

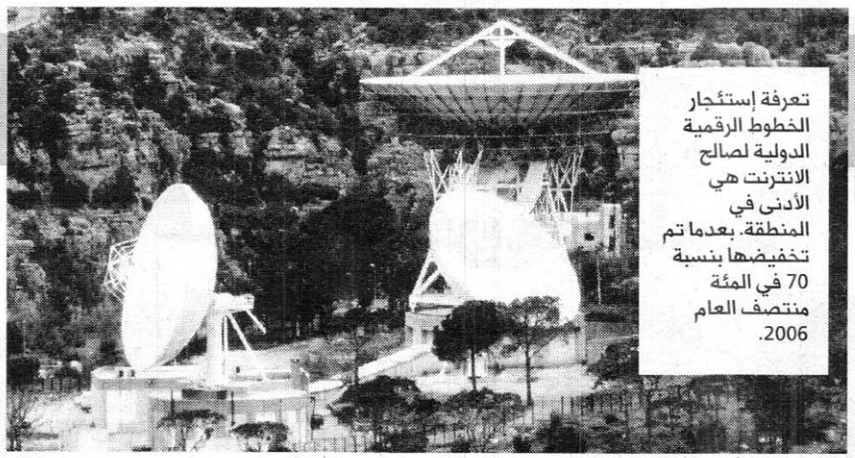

■ محطة جورة البلّوط

تعرفة إستئجار الخطوط الرقمية الدولية لصالح الانترنت هي الأدنى في المنطقة. بعدما تم تخفيضها بنسبة 70 في المئة منتصف العام 2006.

البلد

صدى البلد

عقد رئيس النقابة جورج اسطفان مؤتمراً صحافياً لإطلاع الرأي العام والمسؤولين على وضع القطاع وموقف النقابة منه.

القانون 431

وتوقف اسطفان عند قانون الاتصالات رقم 431 الذي يتضمن انشاء قانون الاتصالات والمشغل الوطني Liban Telecom الذي لم ينشأ بعد وبقيت اوجيرو - الوزارة هي المشغل بقوة الأمر الواقع خلافاً لما حصل في (فرنسا، بريطانيا، سويسرا، الولايات المتحدة، الكويت، الإمارات العربية، مصر، سلطنة عمان وقطر).

رؤية الهيئة

واشار الى رؤية وخطط الهيئة المنظمة للاتصالات التي تتضمن الآتي:

- اصدار تراخيص للحزمة العريضة.

خصخصة

- خصخصة الشركتين الحاليتين

6 شركات مرخصة تعمل كمقدمة بيانات DSP

والترخيص لهما مع حق فتح معابر اتصالات دولية خاصة بها وامكانية رخصة ثالثة وحفظت حصة Liban Telecom بالرخصة الرابعة فور انشائها "والكل يعلم وبينهم رئيس الهيئة كمال شحاده وزملاؤه ان لبنان لا يتسع لأكثر من 3 رخص اما الرابعة فهي بلا جدوى اقتصادية".

- خصخصة وترخيص تشغيل الخطوط الثابتة المملوكة من الدولة وبالتالي فتح السوق كلياً امام شبكات القطاع الخاص مع اوجيرو حالياً او مع تليكوم حتى قبل انشائها ما يعني "بكل راحة وواقعية وتوجه علمي نحن بصدد دفن Liban Telecom قبل ان تولد".

المنافسة

ورداً على شعار شحاده بان Road Map هو فتح المنافسة وخفض الأسعار قال بعد عرضه للواقع على الأرض "هناك اصرار على إصدار تراخيص في مختلف ميادين قطاع الاتصالات بهذه السرعة ما قد يتسبب بتفكيك خدمات الهاتف الثابت وتغريقها على مشغلين عدة يغيب عنهم المشغل الأساس Liban Telecom" وتساءل لماذا ولمصلحة من تخفيض الفترة الحصرية الى هذا الحد بل الغاؤها نهائياً ولماذا استهداف المشغل قبل انشائه، ولمصلحة من استهداف اوجيرو الوزارة وموظفيها ومصالحها ودوائرها؟

رفض

وأعلن اسطفان رفض النقابة القاطع لهذه المسودة العائدة لخارطة الطريق المقترحة من الهيئة المنظمة للاتصالات والتعامل بسلبية مع أي نية لإصدار تراخيص تراها مجحفة بحق الوطن وقطاع الاتصالات والموظفين، ورفض اي تطبيق جزئي او انتقائي او متسرع للقانون 431 ما يؤدي الى احباط في الهمم واضعاف العزائم وخفض الانتاجية وبالتالي تردي نوعية الخدمات وانخفاض في الواردات.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"